

بهدف تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة هيئة أسواق المال تصدر قواعد وأحكاما تنظيمية لصناديق التسجيل البيئي



هيئة أسواق المال

تمكين جميع الصناديق الخليجية من ترويج الوحدات في سائر دول المجلس دون الحاجة للتقدم بترخيص في كل دولة
دعوة الأشخاص المرخص لهم والأطراف ذوي العلاقة لحضور ورشة توعية في مطلع يناير 2025 لشرح هذه التعديلات

التعاون لدول الخليج العربية، ويديره شخص مرخص له مقابل رسوم محددة. يجوز للصناديق المرخص لها من الهيئة ان تقدم للهيئة طلب تسجيل الصندوق بيئيا في سجل المنتجات المالية لترويج وحداته في أي من الجهات المنظمة وفقا للاشتراطات التي نظمها الفصل الثالث (صناديق التسجيل البيئي) للكتاب الثامن عشر من اللائحة التنفيذية.

كما يجوز للهيئة بناء على أخطار يقدم لها من أحد الجهات المنظمة من أن تقوم بتسجيل الصندوق البيئي في سجل المنتجات المالية لديها وأن تاذن بترويج وحداته في دولة الكويت وفقا للاشتراطات الواردة في الكتاب الثامن عشر من اللائحة التنفيذية وبشرط أن يكون عبر الشخص المروج وهو شخص مرخص له من الهيئة بمزاولة نشاط مدير نظام استثمار جماعي أو وكيل اكتتاب (بيع) ويقوم بعمليات الترويج البيئي في دولة الكويت بعد الحصول على إذن من الهيئة.

وختاما، تدعو الهيئة جميع الأشخاص المرخص لهم والأطراف ذوو العلاقة للاطلاع على الصيغة النهائية من التعديلات والعمل بأحكامها من خلال زيارة الرابط التالي: www.cma.gov.kw

علمابان موعدا سريان الترخيص البيئي للصناديق يسري منذ 5/1/2025 وتسري أحكامه على كل من: دولة الامارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة الكويت وستنظم دولة قطر بعد استكمال الإجراءات النظامية. كما ستقوم الهيئة بدعوة الأشخاص المرخص لهم والأطراف ذوو العلاقة لحضور ورشة توعية في مطلع شهر يناير 2025 لشرح هذه التعديلات.

خدمات الهيئة. ولعل أهم الانعكاسات الاقتصادية الإيجابية التي نتجت عنها ما يلي: تحقيق خطوة من خطوات التكامل الاقتصادي للأسواق المالية والتناغم والالتزام بين الجهات الرقابية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مما يساهم في تقليل أو إزالة المتطلبات التنظيمية الإضافية والمتكررة المفروضة على الصناديق في كل دولة من دول المجلس. تمكين جميع الصناديق الخليجية من ترويج الوحدات في سائر دول المجلس دون الحاجة للتقدم بترخيص في كل دولة على حدة وتوفير الوقت والجهد.

فتح أسواق جديدة فتح أسواق جديدة مع قاعدة عملاء أوسع تمكن مدراء الصناديق من ترويج صناديقهم المحلية دون الحاجة لإنشاء وترخيص شركات فرعية في دول المجلس لتقديم نفس الأنشطة التي تقدمها الشركة الأم المرخصة في دولة المنشأ، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية لمواطني ومقيمي دول مجلس التعاون مع تنوع مجالات الاستثمار.

تشجيع مديري الصناديق الاستثمارية في المنطقة على تطوير مهاراتهم في إدارة الأصول والصناديق وخلق بيئة تنافسية صحية للصناديق ذات الأداء المتميز وانتهاء بتحقيق كيان أمثل لإقليم اقتصادي واحد تتوافر فيه حرية حركة رأس المال والاستثمار. وبهذا الصدد، فإن أبرز الملامح الفنية لقواعد وأحكام صناديق التسجيل البيئي وفقا للتعديلات الأخيرة ما يلي: الصندوق البيئي هو أي صندوق أو نظام استثمار جماعي أو برنامج استثمار مشترك مؤسس ومرخص أو منظم من قبل أي من الجهات المنظمة في دول مجلس

انطلاقاً من أهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس وإلى أهمية تنمية علاقات التعاون بينها في مختلف المجالات، وتمشيا مع الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الرامية إلى تعزيز اقتصادات دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية ولتعزيز قدراتها التنافسية، وعلى الأخص المادة الخامسة من الاتفاقية والتي تنص على:

"تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها

والتي صدر بموجبها القانون رقم 5 لسنة 2003 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون بتاريخ 18 فبراير 2003 واستمرارا لمساعي هيئة أسواق المال في تنظيم وتنمية أسواق المال وأنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها بما في ذلك تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والمخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تنسجم بالشفافية والاستقرار. أصدرت هيئة أسواق المال أمس الأحد الموافق 29/12/2024 القرار رقم (169) لسنة 2024، بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها إيداناً منها بدء أول خطوات تكامل الأسواق المالية في دول المجلس عبر تنظيم قواعد وأحكام "صناديق التسجيل البيئي"، والذي يشمل تعديل كل من:

الكتاب الأول "التعريفات" إضافة الفصل الثالث "صناديق التسجيل البيئي" للكتاب الثامن عشر. تعديل جدول رسوم

الفصام تبحث مع السفارة الأمريكية تعزيز التعاون المالي والتجاري



وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية

على العلاقات التاريخية والاستراتيجية الوثيقة التي تجمع البلدين الصديقين ومناقشة العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وأشادت الفصام خلال اللقاء بالدور الإيجابي للشركات الأمريكية في دعم الاقتصاد الكويتي وتنفيذ المشاريع التنموية بالإضافة إلى تحقيق أهداف رؤية "كويت جديدة 2035"، بما يساهم في تعزيز مكانة الكويت كمركز اقتصادي جاذب في المنطقة

بحثت وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت كارين ساساهارا سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والتكنولوجي وآليات تطوير الاستثمارات والشراكات الاستراتيجية الثنائية في مختلف القطاعات. وقالت "المالية" في بيان صحفي أمس الأحد إنه تم خلال اللقاء التأكيد

شركات "معادن" و"كميفك" و"تجاري" و"خليج ت" الأكثر ارتفاعا

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 14.41 نقطة

تداول 198.19 مليون سهم عبر 10913 صفقة نقدية بقيمة 35.2 مليون دينار

مليون دينار (نحو 49.3 مليون دولار في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 154.52 نقطة بنسبة بلغت 2.34 في المئة ليبلغ مستوى 6765.15 نقطة من خلال تداول 103.15 مليون سهم عبر 4698 صفقة نقدية بقيمة 13.2 مليون دينار نحو 40.2 مليون دولار

وكانت شركات (معادن) و(كميفك) و(تجاري) و(خليج ت) الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات (أهلية ت) و(سينما) و(م الأعمال) و(كامكو) الأكثر انخفاضا.



شركات أهلية وسينماوم الأعمال وكامكو الأكثر انخفاضا

نقطة بنسبة بلغت 0.12 في المئة ليبلغ مستوى 7860.76 نقطة من خلال تداول 45.3 مليون سهم عبر 3301 صفقة بقيمة 16.18 مليون دولار وانخفض مؤشر السوق الأول 9.53

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشرها العام 14.41 نقطة بنسبة بلغت 0.20 في المئة ليبلغ مستوى 7365.27 نقطة وتم تداول 198.19 مليون سهم عبر 10913 صفقة نقدية بقيمة 35.2 مليون دينار نحو 40.2 مليون دولار وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 107.38 نقطة بنسبة بلغت 1.60 في المئة ليبلغ مستوى 6837.77 نقطة من خلال تداول 152.8 مليون سهم عبر 7612 صفقة نقدية بقيمة 19 مليون دينار نحو 57.9

بقرار من اللجنة الدائمة للمخالفات

«هيئة الصناعة»: وقف معاملات 24 منشأة صناعية وإغلاق 4 منشآت وإحالة 6 إلى جهات التحقيق



شعار الهيئة

الدولار الأمريكي يستقر عند 0.308 دينار واليورو يرتفع الى 0.321

دون مستوى 0.002 دينار. يذكر أن أسعار الصرف المعلنة من بنك الكويت المركزي هي متوسط أسعار العملة لليوم ولا تعكس أسعار البيع والشراء الفعلية.

بنسبة 0.31 في المئة إلى مستوى 0.387 دينار فيما انخفض الفرنك السويسري بنسبة 0.21 في المئة إلى مستوى 0.341 دينار واستقر سعر صرف الين الياباني

0.321 دينار مقارنة بأسعار يوم الخميس الماضي. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني ارتفع

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي أمس الأحد عند 0.308 دينار فيما ارتفع سعر صرف اليورو بنسبة 0.28 في المئة إلى مستوى

قررت اللجنة الدائمة للمخالفات الصناعية في الهيئة العامة للصناعة وقف معاملات 24 منشأة صناعية وإنذار 14 أخرى وإغلاق 4 منشآت إضافة إلى تقديم 12 بلاغا لوقو الإطفاء العام كما تم إحالة 6 منشآت صناعية إلى جهات التحقيق منها 5 إلى الإدارة العامة للتحقيقات ومنشأة واحدة إلى النيابة العامة. وقالت الهيئة في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الأحد إن

اللجنة أصدرت في اجتماعها الأخير قرارات بشأن 51 محضر مخالفة صناعية تم رصدها خلال الأسابيع الماضية على عدد من المنشآت والمصانع. وبينت أن هذه الإجراءات تأتي بناء على توجيهات وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خليفة العجيل بشأن تكثيف الهيئة لجهودها في تعزيز الرقابة على المنشآت والمصانع والحرف الصناعية